مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلمي والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436
المجلد (8) العدد (1) لعام 2022م

دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) في الحد من الجريمة والوقاية منها / الأردن أنموذجا

ولاء موسى عيد العواملة
جامعة مؤتة

الأستاذ الدكتور حسين عمر الخزاعي
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالاستبانة. وصممت استمارة لجمع البيانات تتكون من محورين: الأول (البيانات الديموغرافية للمنظمة) والثاني (مجالات الدراسة) يتفرع عنها ثلاثة مجالات، مكونة من (30) سؤال، الأول يخص الخدمات التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها، والثاني يخص البرامج المقدمة من قبل المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها، والثالث يخص المعوقات التي تواجه المنظمة غير الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها. وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المنظمات غير الحكومية والمعنية بشكل مباشر وغير مباشر للحد من الجريمة والوقاية منها، وعليه فقد تم سحب عينة عشوائية طبيعية بلغ عددها (100) موظف ما بين (مدير مشروع، مدير حالة، ميسر، ومدرب)، يعملون في (10) منظمات غير حكومية، وتم الأخذ بالطريقة القصدية الملائمة، وتم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضيات، وتبين أن قيمة معامل الارتباط تبلغ 0.58 وهي علاقة طردية متوسطة القوة مما يدل على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.5 لدور الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الوقاية والحد من الجريمة في الأردن.

الكلمات المفتاحية: الدور،المنظمات غير الحكومية (NGOS)، المجتمع المدني، الجريمة، الحد، الوقاية.

The Role of Non-governmental Organizations (NGO_S) in Reducing and Prevention Crime (Jordan as A model)

Abstract

The study aims to identify the role of NGOs in reducing and preventing crime in Jordanian society. To achieve the objectives of the study, the social survey method was used. The researcher designed a data collection form consisting of two axes، the first axis is the Demographic data of the organization, and the second axis is the fields of study. The form is divided into three areas consisting of (30) question. The first area concerns the services provided by the organization for crime reduction and prevention. The second areas concerns the programs provided by the organization to reduce and prevent crime. And the third area concerns the obstacles facing the NGO in crime reduction and prevention. The study community was withdrawn from the workers in NGOs who are directly and indirectly concerned with crime reduction and prevention. Accordingly, a normal random sample has been withdrawn، consisting of 100 employees (Project manager، case manager، facilitator، coach، and others). The members of the sample work in (25) non-governmental organizations. The Pearson correlation coefficient test was used to test the hypotheses، as it was found that the correlation coefficient value is 0.58 which is a medium-strength direct relationship which indicates that there is a relationship at a level 0.5 between the roles of services and programs provided by NGOs and preventing and reducing crime in Jordanian society.

key words: **The role, non-governmental organizations (NGOS), civil society, crime, reduction, prevention.**

المقدمــة

شهد العالم الكثير من التغيرات الدولية والإقليمية خلال السنوات الأخيرة الماضية، من حروب ونزاعات وكوارث فرضت على جميع دول العالم الكثير من التحديات والصعوبات التي تتطلب التدابير اللازمة والفعالة للتعامل معها، وفي ظل أزمة وجائحة كورونا الحالية والتي أدت إلى تذبذب أوضاع الدول السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها، يقتضي على جميع الدول المشاركة الفعالة من كافة القطاعات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية التكاثف والتعاون لتجاوز تلك العقبات والخروج بأقل الخسائر من أجل التكيف والعيش بسلام واستقرار.

وكما ترى الباحثة ازدياد في التغيرات الحاصلة في الوطن العربي وفي كل دول العالم، تتاح الفرص لبعض المشكلات المختلفة بالظهور أو الازدياد عما كانت عليه في بعض المجتمعات، ومن أهم تلك المشكلات المقلقة للعالم أجمع ألا وهي الجريمة بكافة أشكالها وتنوع أساليبها؛ وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة. فقد بات من الضروري بذل أقصى الجهود في إحداث التغيير المنشود، والتوعية وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة تلك المشكلات المتزايدة، وذلك من خلال تفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخاصة والأحزاب والنقابات العمالية والمهنية، جانب المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني وفي كافة المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والصحية، للحد من الجريمة وكيفية الوقاية منها بشتى الوسائل والسبل.

ولعل من أهم واجبات هذه المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لا يقتصر على إحداث التنمية والتوعية والمساندة؛ بل حل أهم قضايا المجتمع كالبطالة والإدمان والفقر والجريمة والتي باتت خطرا يهدد المجتمعات كافة، لما تلحقه من أضرار وخيمة نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، ليست على المستوى الفردي والشخصي فحسب، إنما على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والعالم أجمع. (Qandeel،2002)

إذ إن الجريمة مشكلة اجتماعية لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، ابتداء بقصة قابيل وهابيل التي وردت في القران الكريم، فقد كانت تلك أولى الجرائم التي ارتكبت واستوفت كافة شروط الجريمة في حياة البشرية، وإن دلت على وجود العدوانية والكراهية والبغضاء حتى بين أقرب الأقرباء، ففي البداية كانت ترتكب الجرائم صراعا بهدف امتلاك الحكم والقوة والنفوذ، وحبا في الحكم والسيطرة والاستيلاء وكسب المال، من خلال تفاعل الأشخاص مع بعضها البعض عن طريق التواصل فيما بينهم بمختلف العلاقات الاجتماعية التي تربط بينها (Al-Hassan،2015).

وترى الباحثة بأنه ومع مرور الزمن واتساع الحضارات واختلاف الثقافات، قد ارتبطت الجريمة بالمجتمع البشري ارتباطا وثيقا، واختلفت نسبيا من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، واختلفت أيضا بعوامل ارتكابها وكيفية ارتكابها وأثارها، مما زاد الأمر تعقيدا أكثر لكيفية تفسيرها، إذ تعد الجريمة ظاهرة نسبية وليست مطلقة، لا يمكن إرجاعها لعامل واحد، بل من الممكن أن يتم ارتكابها بعوامل مشتركة تكاثفت مع بعضها البعض في نفس المجرم وأوقعته في مصيدة الإجرام، فقد تحدثت الكثير من المدارس التقليدية والحديثة عن السلوك الإجرامي؛ محاولة التفسير له، وقد تبنت النظريات الاجتماعية القديمة بعض التفسيرات لهذه الظاهرة، منها ما أسندت الجريمة إلى عوامل فردية شخصية، وعوامل اجتماعية، وعوامل نفسية، بيئية، واقتصادية.

وتبقى الجريمة سلوكا عدوانيا مخالفا للقيم والمعايير الأخلاقية التي لا تقبل بها البشرية كافة؛ لما قد تسببه من أضرار مباشرة وغير مباشرة على الفرد نفسه، وبالتالي تلحق الضرر بالمجتمعات، حيث تنتقل إلى العالم، ومع كل ما يبذله المعنيون من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، في الحد من هذه المشكلة ومكافحتها والوقاية منها بكافة الطرق والوسائل إلا أنه مازال ارتكاب الجريمة قائما بوجود البشرية. ومن هنا وجب الوقوف على الدور المناط بتلك المؤسسات وتحديدا المنظمات غير الحكومية، في الحد من هذه الظاهرة وكيفية الوقاية منها، وماهية التدابير والإجراءات اللازمة المتبعة لذلك.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من الجهود الدولية المبذولة والمكثفة من قبل الحكومات والمجتمعات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في كل دول العالم، في التصدي لمشكلة الجريمة ومكافحتها والحد والوقاية منها، إلا أنها مازالت تشكل قلقا يؤرق العالم وخاصة وبعد انتشار العولمة بسرعة فائقة ومفاجئة لما نحن عليه الآن، وازدياد الحروب والنزاعات المسلحة، والتي قامت بدورها إلى ازدياد ارتكاب الجرائم بشكل ملحوظ، إضافة إلى جائحة كورونا المستجدة، والتي ذبذبت مستوى الجريمة في العالم.

لذا تتحدد مشكلة الدراسة في الكشف عن دور المنظمات غير الحكومية (NGOs) في الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع الأردني. فقد بلغ عدد الجرائم الواقعة في المجتمع الأردني (22556) جريمة، موزعة على جنايات وجرائم واقعة على الأفراد والأموال وجرائم متنوعة أخرى، وبحسب التقرير الإحصائي الجنائي الذي أصدرته إدارة المعلومات

الجنائية الأردنية عام (2020)، بأنه قد بلغ معدل الجريمة في عام 2016 م (22595) جريمة، وفي عام 2017م، فقد سجلت بنسبة زيادة مقدارها (9.33%)، فقد تم ارتكاب (22550) جريمة، وفي عام 2018م، تم ارتكاب (24654) جريمة وفي عام 2019، تم ارتكاب (26521) جريمة CriminalStatistical report (،2020).

أسئلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) في الحد من الجريمة والوقاية منها؟ وينشق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما دور الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في الأردن؟
2- ما دور البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للوقاية من الجريمة في الأردن؟
3- ما المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في الأردن؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع الأردني؟

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لدور الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الوقاية والحد من الجريمة في الأردن.

وينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 لدور الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في الأردن.

2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 لدور الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في للوقاية من الجريمة في الأردن.

3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(a>0.05) لدور الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع الأردني؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف إلى دور الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني.

2. التعرف إلى دور البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني.

3. التعرف إلى المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع الأردني.

4. الكشف عن الفروق ودلالاتها الإحصائية نحو دور الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع الأردني.

5. الكشف عن الفروق ودلالاتها الإحصائية نحو دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع الأردني وبين متغيرات البيانات الأولية (النوع الاجتماعي، العمر، المسمّى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة).

أهمية الدراسـة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي بالجوانب التالية:

- **من الناحية النظرية:** تسليط الضوء على المنظمات غير الحكومية ونشأتها في المجتمع الأردني وتحديدا المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة الجريمة والحد والوقاية منها، من خلال معرفة

دور الخدمات والبرامج التي تقدمها بشكل مباشر أو غير مباشر لحل مشكلة الجريمة، وأيضا معرفة المعيقات التي تعتري وتواجه هذه المنظمات غير الحكومية والتي تحد من نشاط عملها وتعرقل إحداث هدفها المنشود التي أنشأت لتحقيقه. كما أنهُ لم يسبق أن تطرقت أي دراسة لموضوع الدراسة الحالي، لذا تُعد هذه الدراسة من الدراسات السباقة في هذا المجال، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لإثراء البحث العلمي في مجال موضوع الدراسة، كما يمكن للباحثين الاطلاع على هذه الدارسة حال الانتهاء منها، لأجل التعرف على النتائج التي توصلت إليها، والتي تساعدهم في البحث والتطوير في أبعاد أخرى تخص موضوع الدراسة.

- **من الناحية التطبيقية:** الخروج بتوصيات تساعد العاملين في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات القانونية والشرطية، في مواجهة الجريمة ومكافحتها والحد والوقاية منها، وذلك من خلال رسم إستراتيجيات وآليات وخطط وبرامج مختلفة عما سبق، تتماشى مع المستجدات التي طرأت على تطور الجريمة باختلاف إشكالها، ومحاولة تكثيف الجهود والتعاون المشترك لمواجهة تلك المشكلة في ظل الأوضاع الراهنة وفي ظل جائحة كورونا المستجدة والتي غيرت العالم بأسره.

مفاهيم الدراسة النظرية:(الدور، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، الجريمة، الوقاية).

- **الدور "Role" لغة:** توقف كل من الشيئين على الآخر (Mediating lexicon،2011)

الدور "Role" اصطلاحاً: يعرف لينتون الدور: بأنه المجموع الكلي للأنماط الثقافية المرتبطة بمركز معين أو هو الجانب الديناميكي للمركز، والذي يلتزم الطفل بتأديته كي يكون عمله سليما" في مركزه، أي أن الدور هو المظهر الميكانيكي للمكانة، ويشمل الدور عند لينتون الاتجاهات والقيم والسلوك التي يمليها المجتمع على كل شخص أو على كل الأشخاص الذين يشغلون مركزا" معينا".

كما يعرف الدور بأن مجموعة من التوقعات والسلوكيات المتناسبة مع الموقع في البناء الاجتماعي، وقد تأتي الأدوار التوقعات الخاصة أو توقعات الآخرين أو قد تنسب إلينا كنتيجة لظروف معينة أو قد تحقق من خلال ممارسة بعض الأشياء التي يقوم بها الإنسان. (Malcom 1994).

- **المنظمات غير الحكومية:** وهي مجموعات تطوعية ومنظمات غير ربحية تهدف إلى خدمة أهداف الجمهور ولا تستهدف الربح، وينظمها أشخاص ومواطنون على أساس محلي أو إقليمي أو دولي، ذوو

اهتمامات مشتركة، وتقوم بمهام معينة وتقدم الخدمات والوظائف الإنسانية وتهتم بعضها بمسائل محددة كحقوق الإنسان أو البيئة أو المرأة أو الصحة أو الطفل وتتوفر عدة شروط أهمها:

1- أن تكون المنظمة غير ربحية.

2- أن تكون في خدمة مصالح الجمهور.

3- أن تكون ذات وضعية قانونية تسمح لها بالإعفاء من الرسوم على كل ما يمنح لها من هبات.

4- أن تتكون من أشخاص معنيين بتطوير وحماية حق أو أكثر من حقوق الإنسان ذات المعايير الدولية. (Masri،2012)

- **المجتمع المدني** لغة: جماعة من الناس يرتبط أعضاؤها بمصالح وروابط مشتركة.

- **المجتمع المدني اصطلاحا:** العديد من الأطراف غير الحكوميين بما في ذلك المنظمات الرسمية والشبكات غير الحكومية والحركات الاجتماعية.(ALhamawi،2002)

- **الجريمة:** كل فعل أو امتناع عن فعل يعد له القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا (Al Hosani،1984)

- **الوقاية لغةً:** كسر الواو مصدر وقى يقي الشيء: حماه وصانه من الأذى concerning the verb "waqa"، (Mediatinglexicon،2011)

- **الوقاية اصطلاحاً:** هي الحرز أو الحماية أو المنعة: وتعرفها منظمة الصحة العالمية، وتعرف أيضا: أخذ تدابير احترازية تجنبا لحدوث شيء عادة ما يكون وخيما (Al-Awji، 1987).

المفاهيم الإجرائية:

تعرف الباحثة المفاهيم الآتية إجرائيا على النحو التالي:

- **الدور:** العمل المراد تحقيقه.

- **المنظمة غير الحكومية:** مجموعات تطوعية ومنظمات غير ربحية تهدف إلى خدمة أهداف الجمهور ولا تستهدف الربح، وينظمها أشخاص ومواطنون على أساس محلي أو إقليمي أو دولي، ذوو اهتمامات مشتركة، وتقوم بمهام معينة وتقدم الخدمات والوظائف الإنسانية، وتهتم بعضها بمسائل محددة كحقوق الإنسان أو

البيئة أو المرأة أو الصحة أو الطفل وتتوفر عدة شروط أهمها: 1- أن تكون المنظمة غير ربحية. 2- أن تكون في خدمة مصالح الجمهور. 3- أن تكون ذات وضعية قانونية تسمح لها بالإعفاء من الرسوم على كل ما يمنح لها من هبات. 4- أن تتكون من أشخاص معنيين بتطوير وحماية حق أو أكثر من حقوق الإنسان ذات المعايير الدولية (Masri, 2012). إذ تقوم المنظمات غير الحكومية والجمعيات بالعديد من الأدوار بالتعاون مع مؤسسات الدولة وبمختلف سلطاتها، وفي الكثير من الوظائف والميادين المهمة؛ كالتنمية البشرية المستدامة، وتعزيز الديمقراطية، وتفعيل طاقات الفرد وصقلها، وتقوية المجتمع المدني.

- **المجتمع المدني:** مجموعة من الحركات الاجتماعية والمؤسسات غير الرسمية والأطراف غير الحكوميين تجمعهم رابطة اختيارية وطوعية وهو مستقل بذاته عن الدولة.
- **الجريمة:** وهي أي فعل أو امتناع عن فعل، يعاقب عليه القانون، ويتخذ له تدبيرا احترازيا.
- **الوقاية:** الحيطة والحذر وأخذ تدابير احترازية تجنبا لحدوث شيء عادة مايكون وخيما.

الأدب النظري

منظمات المجتمع المدني:

بدأ ظهور مصطلح المجتمع المدني على السنة ورواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية ودعاة المواطنة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حيث نودي آنذاك باستقبال قرن جديد رغبة بالحصول على حقوق المواطنين بعد زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ولممارسة الرقابة على الحكومات والدفاع عن حقوق المستضعفين في المجتمع.

وفي نهاية القرن العشرين تم طرح مفهوم تمكين المجتمع المدني وبقوة، باعتباره حركة اجتماعية عالمية ابتدأت بسلسة من المؤتمرات المهمة كالمؤتمر الثالث لرابطة التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، والذي يعرف ب سيفيكوس، ومن ثم المؤتمر العالمي للمنظمات غير الحكومية (كوريا _ أكتوبر 1999)، والمؤتمر العالمي لمؤسسات المجتمع المدني 1999. (NGO Major Group، 2017)

وفي حقيقة الأمر إن سلسلة تلك المؤتمرات العالمية وما عقد بعدها من مؤتمرات أخرى تسعى إلى صياغة أجندة أعمال لمؤسسات المجتمع المدني وإرساء شرعية مؤسسات المجتمع المدني وحقها في المشاركة، دون إضعاف الدولة ولا حتى إلغاء

دورها، بل العمل على تقوية القطاع الأهلي على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والشراكة الحقيقية. (Abu Al-Nasr،2007).

ويعد هيجل صاحب الفضل في بلورة مفهوم المجتمع المدني من الناحية الفلسفية والذي قد ميزه عن الدولة من الناحية النظرية، إذ لم يسبقه آخر في هذا التميز، فقد تأثر في نظرته للمجتمع المدني بالواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر له آنذاك، وقد تصور بأن المبادئ التي يقوم عليها هذا المجتمع كانعكاس للواقع الاجتماعي السياسي الذي كانت تعيشه أوروبا في ذلك العصر. يشير مفهوم المجتمع المدني إلى أنه المجتمع الذي يتشكل بناءً على العقد الاجتماعي، إذ ينظر إليه كإطار مقابل للإطار التنظيمي، حيث ينظر إليه أنه ذلك المجال الواقع بين الأسرة والدولة، والذي يتشكل من مجموعة من النظم والمنظمات والمؤسسات والهيئات، والتي تعتبر غير إرثية وغير حكومية، وتجمع بين أعضائها في رابطة أساسها المصلحة والإرادة الحرة، وليس وراثيا كالقبيلة والعائلة، ولا انتماءً وطنيا مثل رابطة الجنسية .

مبادئ المجتمع المدني

يرى هيجل أن المجتمع المدني يقوم على مبدأين، هما:

1- مبدأ الذاتية الأنانية: وهي التي تتمثل في الشخص الذي يتخذ من ذاته هدفا أساسيا، حيث يعمل على تلبية حاجاته الخاصة وإشباع رغباته وغاياته الجزئية ويحكمه الهوى الشخصي، فينحصر في المجتمع المدني كل فرد في دائرة أنانيته الفردية، فيرى هيجل أن نظام المجتمع المدني نظام ذري متنافر الأجزاء.

2- مبدأ التبادلية: كثيرا من الحاجات لا تشبع إلا عن طريق الآخرين، لذا لا يبقى الفرد معزولا بل تنشأ علاقات التبادل ببين الأفراد فتتكون الجماعة، ويرتبطون بروابط عامة ومشتركة ومتوسطة بين الأفراد المستقلين (Al-Shakht،2002).

مؤسسات المجتمع المدني في الأردن

يندرج تحت مصطلح مؤسسات المجتمع المدني العديد من المنظمات والمؤسسات الهامة والتي بدورها تقوم في العديد من الأدوار في مختلف المجالات والأصعدة ومن أهم تلك المؤسسات: (Al-Mahadeen،2016)

1- **الأحزاب السياسية:**

فبالرغم تدرجها تحت الهدف السياسي وهدفها الرئيسي المعروف بالوصول إلى السلطة، إلا أنها تقوم بالعديد من الأنشطة إلى جانب المجتمع المدني وذلك خدمة للفرد، وقد قسمت هذه الأحزاب إلى ما يلي:

- الأحزاب الدينية: والتي تقتصر على المعتقدات الدينية المسلمة والمسيحية كجماعة الإخوان المسلمين والشبيبة المسيحيين.

- أحزاب وضعية: وهي التي تم وضعها من قبل البشر وتصنف كما يلي: أحزاب محلية وطنية المنشأ والأهداف كالحزب الوطني، والدستوري، والأردن أقوى، وأحزاب قومية كحزب البعث وحزب الناصرون، والأحزاب الأممية أو العالمية كالإخوان المسلمين والشيوعية.

2- النقابات المهنية والعمالية:

تعدّ هذه النقابات بالسند الأساسي للمجتمع المدني، وذلك بسبب موقعها في العملية الإنتاجية والخدمية، فإذا ما قررت القيام بالإضراب العام، قامت بذلك بإصابة الدولة بالعجز الحركي؛ إذ إنها تضم أكثر شرائح المجتمع تعليما، كما أنها لها أبعادها القومية على المستوى الإقليمي، وعلاقاتها الخارجية مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، مما قد يعطيها الكثير من الدعم والقوة.

3- الاتحادات والجمعيات الخيرية:

تعرف الجمعية بأنها تعبير سياسي اجتماعي يطلق على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو لتحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة واضحة، وقد ازدادت أعدادها بشكل ملفت في الأونة الأخيرة ،وقد تنوعت نشاطاتها ما بين مهنية وخيرية وإنسانية، وتعمل على خدمة مختلف الشرائح الاجتماعية: كالأطفال والشباب، كبار السن والمرأة، والمرضى والمعوقين والمسجونين.

وتقسم منظمات المجتمع المدني في الأردن إلى قسمين:

1- المنظمات مفتوحة العضوية أمام جميع الأردنيين في ظل الدستور: وتحتوي على الأهداف العامة كالنقابات المهنية والعمالية، والهيئات الثقافية والنسائية، والمنظمات الشبابية والأندية، والأحزاب السياسية، واتحادات الطلبة.

2- المنظمات على حواف المجتمع المدني، وتشمل مايلي: مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة وغير الربحية، الصناديق والمؤسسات التي تكون تحت إشراف العائلة الهاشمية، وهي ذات طابع النفع العام، الأعمال الاجتماعية التطوعية، التنمية. (Al-Manajaah، 2019)

دور مؤسسات المجتمع المدني

هناك العديد من الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، والتي تصب في مصلحة المجتمع وتساهم بالنهوض فيه، حيث تختلف من عدة نواحٍ منها اجتماعية، واقتصادية ومنها ما هو مختص بالمجالات التنموية، وتكمن تلك الأدوار كالآتي:

1- من الناحية الاجتماعية:

تعمل تلك المؤسسات على تحقيق العديد من مطالب المجتمع المدني، كالتسامح وسيادة القانون والاستقرار الاجتماعي، كما تعمل على تنفيذ الكثير من البرامج وخصوصا البرامج التطوعية في كافة المجالات، حيث تقوم بالتعاون مع العديد من الأفراد والجهات المختصة، وتقدم المساعدات والدعم المادي لمؤسسات المجتمع، مع توفير بعض الخدمات.

2- من الناحية الاقتصادية:

تحاول هذه المؤسسات جاهدة في مكافحة الفقر وكيفية الحد منه، إذ تقوم بتقديم العديد من المساعدات العينية والمعنوية للفقراء والمحتاجين، وتساعد الكثير من الشباب والفئات العمرية النشطة على استغلال أوقات فراغهم من خلال المشاركات الفعالة في المجتمع المحلي أو العمل التطوعي، مع العمل على تشجيع روح التعاون والعمل الجماعي وكيفية تنسيق الجهود.

3- من الناحية التنموية:

تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني بإحداث التنمية في مختلف المجالات، إذ تقوم بتنظيم ورشات عمل مختلفة، وعقد دورات تدريبية متنوعة، وتعمل أيضا على حماية البيئة وتقديم الخدمات الصحية، والتعريف بشروط السلامة العامة، وتسعى جاهدة إلى تحقيق روح الولاء والانتماء والاعتزاز والفخر والثقة بالنفس، مع دعم المشاريع التنموية. (Al-Manajaah، 2019)

ما يميز المنظمات الدولية غير الحكومية عن مؤسسات المجتمع المدني:

تتصف بعض المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات دولية ومن خلال ذلك الوصف، يتضح أن نشاط هذه المنظمات يتخطى حدود الدولة الواحدة، وإنما يتجاوز العديد من الدول، فيما تضم هذه المنظمات في عضويتها العديد من الأعضاء من مختلف الدول ومختلف الجنسيات، أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني، فهي عبارة عن مؤسسات نشأت عن تجمع هيئات

وطنية أو مجموعة أفراد، لها أهدافها الخاصة والمعينة والتي أنشأت بسببها، في الوقت نفسه لا تهدف إلى الربح. (Mubarakiah،2011)

ويأتي الاختلاف ما بين المنظمات الدولية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على النحو الآتي:

- من حيث القانون: تعامل مؤسسات المجتمع المدني الوطنية، معاملة أي شخص معنوي يحمل جنسية الدولة، فلا يوجد أي إشكالية مع القانون الواجب تطبيقه، أما بالنسبة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، فإنها تواجه بعض الإشكاليات في القانون، وذلك لانتماء العديد من الأعضاء مختلفي ومتعددي الجنسيات.
- ومن حيث النشاط: يفوق نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في حجمه وامتداده إلى أكثر من إقليم وأكثر من دولة واحدة، نشاط مؤسسات المجتمع المدني، والذي ينحصر نشاطها في الدولة الواحدة.
- أما بالنسبة إلى نشأة كل منهما: إذ تنشأ مؤسسات المجتمع المدني بسبب وجود بعض المشكلات التي تكون منحصرة داخل إقليم الدولة الواحدة، أما سبب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية، فيعود إلى وجود ضغط مشكلات الحياة الدولية.
- سبل النجاح: تعد الضغوطات الحكومية والتمويل من أكبر المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والتي تحد من نجاحها، أما بالنسبة إلى المنظمات الدولية غبر الحكومية فإنها تكون أقل عرضة لتلك المشكلات، وذلك تبعا إلى طبيعة تكوينها ونشاط عملها.

ومن بعض النماذج من المنظمات الدولية غير الحكومية المهمة والمؤثرة والناشطة في مختلف البلدان والمعنية بحقوق الإنسان، ابتداءً باللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر، والتي تهتم بتخفيف الآلام الإنسانية الناشئة عن الحروب والنزاعات المسلحة والكشف عن ضحايا التعذيب، ومنظمة العفو الدولية، التي تهتم بشؤون السجناء والمعتقلين والمحرومين من الحقوق المدنية والسياسية، والمعرضين للتعذيب، وتعمل أيضا جاهدة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في شتى الدول، وثالثها منظمة مراقبة حقوق الإنسان والتي تعرف بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتهدف إلى احترام وتعزيز حقوق الإنسان واحترام حرياته الأساسية في الوطن العربي . (Al-Ameen، 2013)

تصنيف المنظمات غير الحكومية

صنفت العديد من المنظمات غير الحكومية حسب المعايير والمحاورالآتية:

1- وفق الاختصاص الموضوعي (مواضيع الاهتمام)، الهدف التي أنشئت المنظمة لتحقيقه.

2- وفق الخصائص الهيكلية (العضوية)، الأشخاص المؤسسون لتلك المنظمة، أصحاب الهدف الواحد والمعني.

3- وفق الاختصاص الجغرافي (نشاط اختصاص وعمل المنظمة (محليا، وطنيا، إقليميا، ودوليا).

4- وفق استقلالية المنظمات (علاقة المنظمة مع السلطة أو مع الجهات الخارجية) (Masri،2012) .

المنظمات غير الحكومية:

ترجع أولى المنظمات غير الحكومية ظهورا إلى سنة 1617 مع عدم تحديد هوية تلك المنظمة، إلا أنه في سنة 1624 قد ظهرت أول منظمة اسميا وهي منظمة الأصدقاء كواكارس، لكن يرجع ظهور المنظمات غير الحكومية فعليا إلى القرن التاسع عشر، عندما تأسست الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية في عام 1832، وقد أنشئت في عام 1942 في المملكة المتحدة لجنة إكسفورد لمكافحة المجاعة التي عانى منها الشعب اليوناني خلال الاحتلال النازي، وبعد ذلك في عام 1943 تم إنشاء اتحاد عام للمنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعى المجلس الأمريكي للمؤسسات الأهلية للإغاثة. (Al-Rahamneh،2018)

وقد قامت العديد من الهيئات والمنظمات غير الحكومية والطوعية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية في كل من أوروبا وأمريكا، إلى أن وصلت أوائل القرن الواحد والعشرين، ووصلت دول العالم الثالث في منتصف الثمانينات، حيث لم يقتصر دورها في العمل التطوعي والخيري فحسب، بل اتسعت مآلها إلى إحداث التنمية والتغير الاجتماعي.

فقد انقسمت إلى منظمات حكومية وطنية، ودولية عالمية، ودولية متخصصة، فمنها من اهتمت بقضايا التنمية والمرأة والسكان والفقر والصحة والسلام والمعاقين والسلم والطبيعة والعنف والجريمة والحرب.

عرفت المنظمات غير الحكومية بأنها تنظيمات لمجموعة من الأفراد تخضع لكافة القوانين الداخلية للدول، إذ تنشأ في ظل تلك القوانين وتحكمها وتنظم سلوكها وتصرفاتها، إذ تضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية، ويتيح لها القانون

الداخلي الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى تكوينا لاتحادات عالمية، كاتحاد الأطباء العرب، ومن جهة أخرى من الممكن أن يضيق عليها الخناق كبعض منظمات حقوق الإنسان المحلية في بعض البلدان القمعية.

تعتبر المنظمة غير الحكومية منظمة مستقلة بحد ذاتها عن الدولة، إذ تتوافر فيها بعض المعايير المحددة، وأبرزها أن تكون ذات هيكلية تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني، أسست من قبل مجموعة من الأفراد أو المنظمات، وبصورة مستقلة عن الدولة، بحيث تكون أهدافها موجهة للمصلحة العامة وليست للربح المادي، ولا تخدم مصالح أعضائها، أي إنها تأسست بمبادرة خاصة، تحقيقا لأهداف عامة تحظى بأشكال قانونية متعددة، وقد تتخذ شكل جمعيات أو مؤسسات، لا تهدف للربح إطلاقا. NGO Major Group(،2017)

المنظمات غير الحكومية المعنية في مجال الجريمة في الأردن

يعد قانون الجمعيات لسنة 2008 ، الأساس والمشرع لإنشاء المؤسسات غير الحكومية في المجتمع الأردني والتي تنشأ بموجب هذا القانون تحت مسمى جمعية (وهي عبارة عن أي شخص اعتباري يتألف من مجموعة من الأشخاص، يقوم بتقديم الخدمات والقيام بأنشطة على أساس تطوعي دون أن يستهدف الربح أو تحقيق أي منفعة خاصة لأي من أعضائه أو لشخص معين أو لأية أغراض سياسية، ويتم تسجيله وفقا لهذا القانون، وينشأ في وزارة التنمية تحت مسمى (سجل الجمعيات)، ويشرف عليها مراقب التسجيل، إذ يعين بقرار مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير، حيث يستثنى بعض الاعتبارات من هذا القانون كالطوائف الدينية والعنصرية غير المسلمة، المسجلة وفق أحكام قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة النافذة المفعول، ويحظر تسجيل أي جمعية لغايات عنصرية وغيرها من الاستثناءات (قانون رقم (51) لعام 2008).

تتمركز وظائف المنظمات غير الحكومية في تحقيق الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن المنظمات التي تختص في مجال الحد من الجريمة والوقاية منها في الأردن بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال البرامج والخدمات المقدمة من خلالها، المنظمات غير الحكومية الآتية:

1- مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (UNODC)
2- مكتب يونيسف الأردن (UNICEF Jordan Country Office)
3- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأردن (UNHCR Jordan)
4- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)

5- مركز العدل للمساعدة القانونية (JCLA –Justice Center for Legal Aid)

6- منظمة ميزان القانون لحقوق الإنسان (Mizan – Law group for human rights)

7- المركز الوطني لحقوق الإنسان(NCHR)

8- كويست سكوب (Questscope)

9- جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (Tamkeen for Legal Aid and Human Rights)

10- منظمة أرض البشر السويسرية (NCCI)

مراحل التأسيس للمنظمات غير الحكومية:

الأولى: بدأت في بدايات 1800 ميلادي، حيث كانت تلك المنظمات تأخذ الطابع الديني والخيري، وارتبطت ارتباطا وثيقا بفكرة التبشير.

والثانية: ظهرت المنظمات غير الحكومية في منتصف القرن العشرين، وخصوصا ما بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث ركزت في نشاطاتها على أعمال الرعاية وكيفية تقديم الخدمات.

والثالثة: بدأت بعد النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، وقد اهتمت في مجال حقوق الإنسان.

وبالتحليل كما يلي:

- في عام 1900 إلى عام 1950 وحسب طبيعة النظام الدولي وعدد الدول آنذاك، فقد شهدت أعداد المنظمات الدولية وغير الحكومية زيادة بطيئة وثابتة.
- وفي عام 1950 إلى 1980، عند استقلال المستعمرات التي كانت تحت سيادة الاستعمار الأوروبي، والتي أدت إلى ازدياد عدد الدول، فقد تزايدت المنظمات الدولية، تزامنا لبروز تنظيم دولي جديد يتمثل في منظمة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية متكتلة، تهدف إلى حماية مصالحها ومعالجة قضايا مختلفة آنذاك وبسبب نظام ثنائي القطبين، وقد شهد عدد المنظمات غير الحكومية ارتفاعا ملحوظا، حيث ازداد خمسة أضعاف ما كان عليه في عام 1950، حيث شهدت تلك الفترة تنوعا للقضايا الدولية، كمشاكل البيئية كثقب الأوزون، ومشاكل الفقر، والحريات، وقضايا السلام الدولي، حيث كانت من أبرز القضايا آنذاك الأسلحة النووية.

أما في عام 1940 وإلى يومنا هذا، امتازت هذه في ازدياد لعدد المنظمات غير الحكومية أكثر من ضعف المنظمات الدولية وذلك بسبب الاستقرار، فقد ارتبط ذلك بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات، وخاصة بتنوع القضايا والنزاعات الدولية واجتياح الثورة المعلوماتية للعالم، مما أدى إلى تطور وسائل الإعلام وتسهيل عمليات التواصل والاتصال. (Al-Rahamneh،2018)

دور المنظمات غير الحكومية بالحد من الجريمة

دعت الأمم المتحدة والتي تعامل مع الجريمة والعدالة الجنائية لأكثر من خمسين سنة تقريبا، إلى إعطاء أهمية كبرى للوقاية ميدانيا من الجريمة وليس مقتصرا على الوقاية نظريا، فقد ابتدأت باتجاه الوقاية من الجريمة في الخطة الثانية في الفترة الواقعة مابين 1976 – 1980 وقد كانت خطة خماسية، أما الخطة الثانية فقد بدأت في سنة 1985 إلى سنة 1988 ، وقد صاحبت هذه الخطط الكثير من الدراسات والمعالجات والطرق العلمية الميدانية والأساليب المتطورة في الوقاية من الجريمة، وقد بذلت جهدها في معرفة الإستراتيجيات الأولية والثانوية في كيفية الوقاية من الجريمة في الميدان، ومن ثم عرفت الإستراتيجيات، والتي يقصد بها الترتيبات والتدابير والإجراءات، وهنا انتقلت إلى الإستراتيجيات الثانوية غير المباشرة، والتي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتحسين المستوى المعيشي، لجميع أفراد المجتمع وقياس مدى انعكاساتها على التقليل من الجريمة ومعدلاتها. (Talib،2001)

تبنت الأمم المتحدة الإستراتيجيات الأولية المباشرة والإستراتيجيات غير المباشرة في الوقاية من الجريمة وكيفية التأثير بمعدلات الجريمة في المجتمعات، أهمها:

1- زيادة الاهتمام بالفئات المعرضة لارتكاب الجريمة والوقوع فيها والفئات المعرضة للسلوك الجانح.
2- الحد والتقليص من الظروف أو الشروط التي تؤدي بدورها إلى ارتكاب الفعل الإجرامي والوقوع فيه.

ومن الأساليب غير المباشرة:

1- تحسين الظروف السكنية للأفراد.
2- توفير المستوى الغذائي للأفراد وتحسينه.
3- القضاء على البطالة وتحسين ظروف التشغيل.

4- تحسين مستوى الرواتب والمعاشات.

5- تحسين برامج الضمان الاجتماعي ومحتوياتها.

بعد ذلك أشارت الدول النامية والمتقدمة أيضا إلى المشاركة الأهلية في الوقاية من الجريمة، إضافة إلى الإستراتيجيات والتدابير والإجراءات الوقائية السابقة، غير أنه لا يوجد تعاون. واتفاق في الدول النامية، حيث اعتقد بأن المشاركة الأهلية هي تنشيط، وتحديث الدوريات الأمنية وزيادة التعاون مابين أفراد الشرطة والمواطنين، بينما تعدّت الدول الصناعية المتقدمة في إحداث تنشيط للجمعيات الأهلية، وعمل جمعيات للأحياء والضواحي السكنية، والحث على المساهمة في الوقاية من الجريمة.

آلية المنظمات غير الحكومية في الوقاية من الجريمة

اعتمدت الجمعيات غير الرسمية أي الأهلية والنشطة المحترفة في أعمالها في الوقاية من الجريمة على ما يلي:

1- عمل لجان وطنية ومحلية تعمل على الوقاية من الجريمة من خلال تقديم العون والمساعدة والتشجيع للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمعنية بالوقاية من الجريمة، وحثها على عمل إستراتيجيات وبرامج وسياسات وأساليب وقائية تمتاز بطابع عملي وميداني وتطبيقي محترف.

2- إنشاء عدة لجان وجمعيات محلية للعمل على فض النزاعات والتي تنشأ بين الأشخاص أنفسهم وما بين الأشخاص والمؤسسات أو الجماعات، وبشكل ودي، بعيدا عن المؤسسات الرسمية، وبعيدا عن المحاكم، وبعيدا عن استخدام العنف.

3- إنشاء جمعيات أهلية محلية، تهدف إلى مساعدة الشرطة وتحديدا الشرطة المجتمعية والدوريات الأمنية في الأحياء والضواحي السكنية، وذلك تسهيلا للاتصال والتعرف على سكان تلك الأحياء السكنية. (Talib،2001)

الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة

تنوعت الوسائل والبرامج والإجراءات المتعددة للوقاية من الجريمة، إذ تعدّ الوسائل التقليدية أول ما اتبعتها المجتمعات الإنسانية في الوقاية من المخاطر التي تهدد سلامتها، وقد كانت أبرز تلك الوسائل التقليدية:

1- الجزائية والعقوبات، وهذا ما اعتمدته الدول كركيزة لسياستها الوقائية وكيفية التصدي للجريمة من خلال القوانين الجزائية المجرمة للنشاطات الخطرة والتي تهدد أمن المواطن، مع تشديد العقوبات الرادعة للفعل، وخصوصا العقوبات الخاصة كالتشديد على عقوبة خطف الطائرات والعمليات الإرهابية.

2- التدخل الشرطي، من خلال زيادة الرقابة الشرطية والتصدي للمجرمين وملاحقتهم والقبض عليهم.

3- التدخل القضائي من خلال اتخاذ العقوبات الرادعة والزاجر لكل فعل جرمي.

4- العلاج والإصلاح العقابي والذي اعتمد فيه على المصلحين الاجتماعيين وكبار العلماء الجنائيين، بإحداث عدة برامج إصلاحية وتربوية في السجون والإصلاحيات والمؤسسات العقابية، انطلاقا من مبدأ العمل على تأهيل المجرم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا، وجعله مواطنا صالحا بعيدا عن الإجرام صالحا في مجتمعه. (Al-Awji، 1987)

توجهت الدول بعد ارتفاع عدد الجرائم وتنوعها عن التخلي عن بعض الوسائل التقليدية وحتى بعض تطورها إلى اتباع وسائل الوقائية العامة، بعدما اتجه التركيز على أسباب الجريمة وعوامل ارتكابها، حيث خلصت معظم الدراسات إلى أن الجريمة بكافة أشكالها وعوامل ارتكابها ما هي إلا حصيلة أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية فاسدة، اجتمعت فيما بينها أو كلا على حدة، أثرت بدورها على سلوك الفرد وجعلت منه مجرما، وفيما يلي أهم الأساليب الوقائية العامة:

1- التوجه نحو بنية اجتماعية بحتة، توافر بيئة اجتماعية ملائمة لحياة طبيعية كوجود مقومات أساسية كالعائلة والمدرسة، وتوفر السكن، وتواجد المهنة، وتوفر الصحة، وغيرها من الأمور الأساسية، التي تؤثر وبشكل مباشر في صقل شخصية الإنسان السوي.

2- التوجه نحو تربية مدنية صحيحة، من خلال التنشئة الاجتماعية الصحيحة، وما تفرضه تلك التنشئة من أأراف وعادات وسلوكيات وواجبات صحيحة مراعية مصلحة المجموع وأمنه وسلامته.

3- التوجه نحو الخدمة والتأمينات الاجتماعية، من خلال توفير سلسلة من الخدمات الاجتماعية من عيادات اجتماعية وأقسام صحية وتوجيه اجتماعي تربوي وأقسام طوارئ، تشعر المواطن بالطمأنينة.

4- التوجه نحو حياة اقتصاديه متوازنة، إذ إن أغلب الجرائم المرتكبة تعود إلى الفقر والبطالة والاستغلال والاحتكار، لذا العمل على التوزيع العادل للثروة وتوفير العديد من فرص العمل، إنشاء مكاتب للتوجيه المهني والتدريب.

5- التوجه إلى تنظيم أوقات الفراغ والتشجيع على الأعمال والنشاطات الاجتماعية، وذلك بالحث على الأعمال التطوعية، وإنشاء الأندية الثقافية والرياضية وبث روح العمل الجماعي في مختلف المجالات.

6- التعاون الدولي والإقليمي المشترك لتعزيز الجهود وتوحيد التشريعات الجنائية والتعاون الأمني وتنظيم المؤتمرات والندوات وتطوير الأبحاث والدراسات المتعلقة بالوقاية من الجريمة وتطوير كفاءات رجال الأمن وأجهزة العدالة. (Al-Awji،1987)

المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية

تعرف المعوقات بأنه الشيء الصعب والذي يكتنفه شيء من الغموض يحول دون فاعلية تحقيق الأهداف والذي يسبب فجوة ما بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي.

تعاني الكثير من المنظمات غير الحكومية العديد من الصعوبات، بدءا بالصراع حول المصطلحات والمفاهيم الذي لا يزال يواجه معضلة في استيعابه ضمن منظومة المفاهيم، ألا وهو (المجتمع المدني)، فبعض التيارات الإسلامية والمتشددة تراه مصطلحا مشبوها وفاسدا، أما بعض التيارات القومية واليسارية يرونه مشروعات ومخططات استعمارية غربية مستترة، لا تلائم الواقع وتتعارض مع القيم والمعتقدات، ومن التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في العالم العربي تحديدا، وجود قوانين وتشريعات وواضحة وصريحة تحظر عليها العمل السياسي، (Saleh،2014).

ويرى سالمون (Lester M.Salamon) أن ما يصيب المؤسسات البيروقراطية من تثاقل مفرط وروتين معقد وافتقار إلى التنسيق وعدم الاستجابة السريعة قد يصيب الجمعيات الأهلية، خاصة كلما اتسع نطاقها وتشعبها، إذ إنها تواجه العديد من المعوقات، وخصوصا المعوقات الإدارية بشكل أكبر، ويكمن تحديد المعوقات على النحو التالي:

1- هناك قصور في التعاون مابين الجمعيات الأهلية وبعض المؤسسات الحكومية والمختصة في نفس المجال.

2- عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة عن احتياجات الفئات المستهدفة والمهتمة بخدمتها وماهية مشكلاتها.

3- العجز في الموارد المالية والمادية، ونقص في العناصر البشرية المؤهلة والمدربة والمتخصصة في تخطيط البرامج والخدمات المقدمة وإدارتها وتنفيذها. (Abu Al-Naser، 2007)

النظريات المفسرة

النظرية عبارة عن نظام مفاهيم. أي علاقات بين المفاهيم والمتغيرات المختلفة في مجال معين. (Al Rifai،1998) فهي إذاً ليست مجموعة القضايا المنسقة فيما بينها والتي يمكن التأكد من صدقها أو اختبار محتوياتها عن طريق البحث الميداني، وإنما هي المفاهيم والأدوات التصورية التي بإمكانها تقديم خارطة مباشرة للمشكلات في ميدان معين تفيد الباحث في دراسته العملية إفادة مباشرة. النظرية هنا بمثابة الدليل الموجه للبحث طالما كانت تقدم الأدوات التصويرية وأسلوب معالجتها من خلال نسق فكري متكامل.

نظرية الدور: إن نظرية الدور قائمة على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات داخل المنظومة المجتمعية، ما هي إلا مجموعة من المهام والواجبات يكون الهدف منها تحقيق لمتطلباتهم، ويعدّ ذلك نوعا من التفاعل والمشاركة ما بين الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع المدني في كافة القاعات، ويرى **بارسونز** أن يمكن للفرد الواحد أن يشغل العديد من الأدوار في المجتمع نفسه (Al-Khatatneh،2017).

وتحتل نظرية الدور الاجتماعي في علم النفس الاجتماعي أهمية كبيرة، حيث تعدّ فكرة الدور من أهم الأفكار وأهم النظريات التي تضمنها ميدان علم النفس الاجتماعي، حيث توسعت إلى مفاهيم أساسية أخرى كالدور، الوضع، المكانة والطبقة...إلخ. كما نجد من ناحية أخرى أن فكرة الدور ظهرت بطريقة غير مباشرة في أول الأمر، كانت تعني ورقة ملفوفة تحمل كتابة، ومن جهة أخرى كانت تعني ماذا يقام في المسرح من طرف الممثلين في قطعة تمثيلية، ثم تطور مفهوم الدور الاجتماعي إلى معنى الوظيفة الاجتماعية أو المهنة الاجتماعية، وتعددت التسميات من ذاتية إلى موضوعية من نفسية إلى اجتماعية، ومن مفاهيم فلسفية إلى مفاهيم علمية، ومن نظرية إلى تطبيقية، وكانت تعني في بعض الأحيان مواقف الأفراد وفي بعض الأحيان الأخرى تمثيل الدور، وفي البعض الآخر الوظيفة الاجتماعية أو الممارسة والنشاط الاجتماعي ذا الأهمية الكبيرة، وهكذا تعدد مصطلح الدور وتطور.(www.b-sociology.com)

كما يرى (جورجميد) رائد هذه النظرية أن هنالك مفهومين رئيسيين في نظرية الدور الاجتماعي، وهما الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية، وتعني المكانة الاجتماعية وضع بناء اجتماعي يتحدد اجتماعيا" ويرتبط به واجبات وحقوق، ولكل فرد عدة مكانات مثلا" مكانة السن والعمر والوظيفة، ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع أو مجموعة من التوقعات الاجتماعية، فالذكر له وضع اجتماعي يترتب عليه سلوكيات اجتماعية متوقعة بعكس الأنثى.

وتحاول نظرية الدور تفهم السلوك الإنساني بالصورة المعقدة التي كون عليها باعتبار أن السلوك الاجتماعي يشمل عناصر حضارية واجتماعية وشخصية، ولهذا فإن العناصر الرئيسة الإدراكية لهذه النظرية هي الدور، ويمثل وحدة الثقافة والوضع ويمثل وحدة الاجتماع، والذات تمثل وحدة الشخصية.(Habib, 2016)

نظريـة المنظمـة Organization Theory: تطرح نظريـة المنظمـة إطـارًا مرجعيًا عامًا لتفسير أنمـاط السلوك والتفاهم في المنظمات. وتوفر قاعدة فعلية للقرارات الإدارية للتنبؤ بالسلوك والتحكم فيه والتأثير عليه بهدف زيادة كفاءة المؤسسة. ويشمل أيضا دراسة هيكل المنظمات وأدائها وسلوك الجماعات والأفراد العاملين في المنظمات.

وفقا لجو كيلي، فإن "نظرية المنظمة عبارة عن مجموعة من المفاهيم والتعاريف والمقترحات المترابطة التي تقدم رؤية منهجية للسلوك. فنظرية المنظمة مجموعة من المقترحات التي تسعى إلى الأفراد والمجموعات الفرعية التي تتفاعل في بعض النسق النموذجية لتشرح كيف يتسلل الأفراد من النشاط، والهدف منها هو الهدف الموجه. "

نظرية المنظمة أيضا تشكل تحليلا للمنظمة ككل، أي كيف تم تصميم الهيكل التنظيمي لدمج الأشخاص مع المنظمة. إنها وصفية وتنبؤية حول حالة معينة من العلاقة في المنظمة.

ببساطة، نظرية المنظمة هي مجموعة من الآداب والمعلومات المعرفية التي تم تطويرها عبر السنوات، مما يعكس ما يجري في المنظمات. وهي مجموعة من التصورات التي تسعى إلى شرح كيفية تصرف الأفراد والجماعات في الهياكل التنظيمية المختلفة والبيئة. (Bader & Sabbagh، 2020).

نظرية التعلم الاجتماعي:

إن التنشئة الاجتماعية هي عملية تعديل وتغيير في سلوك الفرد، وبالتالي فهي عملية تعلم، إلا أن هذا التعلم قد يكون مباشرا من خلال التدريب عليه أو غير مباشر من خلال تقليد المحيطين. وقد يتعلم الطفل أنماطا سلوكية لم يعلمها له الراشدون وربما نهوه عنها، لأن الطفل يعمل ما يشاهده ويراه من تصرفات وسلوك، وأغلب ما يحاط بالأطفال يمكن اعتباره نماذج. (El-Sherbiny and Sadek, 2006)

ويبدو على ما تبناه علماء نظريات التعلم السابق ذكرهم تحيزهم لدور البيئة المحيطة.

ويؤكد هيرشي أن الناس يتعلمون السلوك المنحرف والتعاريف المرافقة له بطرق مختلفة، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر أو من خلال التقليد والنمذجة، حيث إن السلوك المنحرف قد يقوى بواسطة التعزيز ويضعف من خلال العقاب، إذ

يرتبط ديمومة هذا السلوك من خلال التعزيز ونوعية التعزيز المتاح، وقد أضاف وعلى أن التعلم الاجتماعي يفسر سلوك الأفراد، وأن هنالك علاقة وطيدة مابين التعلم الاجتماعي والبناء الاجتماعي، لما للبيئة من دور مهم في التعلم والوصول بدورها إلى الجريمة والجنوح والانحراف. (Al-Badaineh، et al، 2013).

الدراسات السابقة ذات الصلة:

إن الدراسات السابقة لها أهمية بالغة في تدعيم أي بحث جارٍ، لأنها توفر الكثير من المعلومات، بغية الاستفادة منها في جميع مراحل البحث، فهي توفر المعلومات النظرية والبيانات والشواهد الواقعية لتكون انطلاقة يبنى على أساسها البحث. ويُعتبر موضوع " دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) في الحد من الجريمة والوقاية منها "، من المواضيع الحديثة نوعا ما، وهذا ما يفسر قلة وجود دراسات في هذا الصدد، خاصة من حيث الدراسات المشابهة، وفيما يلي سنقوم بعرض ما توصلت إليه الباحثة من دراسات تتعلق بمتغيرات الدراسة، وفق ترتيب زمني من الأقدم إلى الأحدث.

وبعد أن اطلعت الباحثة على العديد من الدراسات السابقة لإثراء هذه الدراسة، قسمت الدراسات السابقة إلى دراسات أجنبية ودراسات عربية على النحو التالي:

الدراسات العربية:

دراسة **(ALRaqaad، 2019)** بعنوان: **دورمؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة.** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تقسيم الدراسة لمبحثين المبحث الأول: ماهية مؤسسات المجتمع المدني. والمبحث الثاني: وسائل تحقيق فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج من أبرزها: أن دور المجتمع المدني يمكن أن يسهم بنصيب وافر في الوقاية من الجريمة من خلال تحصين أفراد المجتمع من السلوك الإجرامي، ودعوتهم للتعاون مع رجال الأمن لمكافحة الجريمة والحد من أثارها على الفرد والمجتمع. وإن مؤسسات المجتمع المدني أذا تقوم بهذا الدور المهم والمطلوب خاصة في هذا الوقت الحرج الذي تعاني منه الدول العربية، والمسؤولية الملقاة على عاتق هذه المؤسسات، إضافة إلى الجانب الرسمي" الحكومة "ممثلة بالأمن العام والشرطة. كما توصلت الدراسة إلى أن هذا الدور المهم في منع أو الحد من مكافحة الجريمة بشتى طرقها وأوصافها، وذلك من خلال الأسرة كوحدة أولية للضبط الاجتماعي

والمؤسسات التربوية كالمدرسة ودورها في توعية النشء وغرس القيم والانتماء والولاء ومحاربة الانحراف، إضافة إلى دور المؤسسات ذات النفع العام والأندية، بنشر التوعية الأمنية وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات العلمية.

دراسة (**ALshdefat & alrshede ،2016**)، بعنوان: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.** هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤديةإلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وتم استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة الدراسة، وبلغت (150) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى: هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غيرالملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة، إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعةالسكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني .

دراسة (**Al-Rahamneh ،2018**) بعنوان:"**الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011 – 2017)** "، هدفت الدراسة إلى التعرف على الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية عموماً، وفي المنطقة العربية خصوصا، وبيان دورها السياسي والأمني وتحليل انعكاسات هذه الأدوار في المنطقة العربية في الفترة الواقعة مابين (2011 – 2017)، وقد استخدم الباحث للدراسة المنهجين الوصفي و التاريخي، وخلصت الدراسة إلى أن: هناك اتجاهات متعددة لانعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية، آخرها المساس بسيادة الدولة، والتطاول على حقوق المواطنين بذرائع إنسانية الشعار مصلحية المضمون، لكن دون تعميم .

دراسة (**Al-Khatatneh ،2017**) بعنوان " **دور منظمات المجتمع المدني الأردني في الحد من الصراع بين الولاءات الفرعية وقيم المواطنة: دراسة على عينة من المنتسبين للهيئات الثقافية** "، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني الأردني في الحد من الصراع بين الولاءات الفرعية وقيم المواطنة، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي بالعينة، واستخدام الاستبانة أداة للدراسة، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج وتوصيات كان من

أهمها: ضرورة تفعيل منظمات المجتمع المدني العديد من الأنشطة والممارسات الوطنية كماً ونوعاً، وذلك لتحسين المساهمة بصورة واقعية وبشكل أفضل، مع تطوير منهجية لمنظمات المجتمع المدني لقياس أثر أنشطتها على المجتمع الأردني.

دراسة(Saleh،2014) بعنوان " المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين في محافظات غزة " هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين في محافظ غزة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي تحقيقا لأغراض الدراسة، وقد شملت عينة الدراسة على (100) مدير ومديرة اختيرت بطريقة عشوائية، وبنسبة (11.4 %) من المجتمع الأصلي، وقد استخدم الباحث الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، مكونة من (30) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي (الاجتماعية، والثقافية، والسياسية)، وقد أظهرت النتائج مايلي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من المتغيرات التالية: النوع وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي، وقد خرج الباحث بعدة توصيات كان أهمها: ضرورة توفير كافة الإمكانيات الإدارية والفنية والإمكانيات المادية، والتي بدورها تشجع مؤسسات المجتمع المدني على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وأوصت بأنه يجب على مؤسسات المجتمع المدني الابتعاد عن الصراع في نطاق عملها، وأن تعطى مؤسسات المجتمع المدني فرصة واسعة للتعبير عن أرائها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

الدراسات الأجنبية:

ورقة بحثية بعنوان"**مجموعة المنظمات غير الحكومية (NGO Major Group،2017)**"، للكشف عن تقدير الموقف الرسمي للمجموعة الرئيسة للمنظمات غير الحكومية للمنتدى السياسي عالي المستوى "، حيث شاركت (194) منظمة دولية غير حكومية في هذه الورقة، وقد تناولت المسائل الرئيسة الآتية، مسائل الفقر والارتقاء بعالم متغير من خلال النماء، حيث يشترط في كل ذلك السلام الدائم والمستمر، حيث هدفت إلى تعزيز التطور الدائم، مواجهة الفقر والجوع المطقعين، والعمل على توفير الرعاية الصحية لمن لاتتوفر لهم الرعاية، وقد هدفت أيضا إلى مواجهة التمييز بكافة أشكاله، واهتمت أيضا بعدد من قضايا البيئة ومجموعة من الأهداف الإنسانية والإغاثية ذات الطابع المستمر.

تعقيب على الدراسات السابقة:

لاحظت الباحثة بأن أغلب الدراسات والتي تتعلق بدور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، اهتمت وبشكل كبير ومباشر بموضوع التنمية بمختلف أشكالها وانخراط الشباب في العمل التطوعي والديمقراطية، واهتمت العديد منها بمواضيع الفقر والبطالة ومشاركة المرأة ودعمها وبيان حقوقها، والاهتمام بالطفل والتعليم والمشاكل الاجتماعية المتعلقة بالتفكك الأسري والإدمان .

أما مايميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أنها تعد من الدراسات السباقة في المجتمع الأردني، التي تبحث معرفة المنظمات غير الحكومية المعنية والمختصة في مجال نشاطها وعملها في الجريمة بكافة أشكالها، وتبحث أيضا في دور المنظمات غير الحكومية NGOs في الحد من الجريمة وكيفية الوقاية منها، من خلال معرفة البرامج والخدمات التي تقدمها تلك المنظمات غير الحكومية، وما أن عملت على إحداث تغيير في مستوى الجريمة وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة والمتذبذبة، وتبحث أيضا في حيثيات التطبيق على أرض الواقع في ميدان المجتمع الأردني، وماهية المخرجات التي تتوصل إليها تلك المنظمات غير الحكومية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي (الاستبانة)، والذي يعد المنهج الشائع والمستخدم في العلوم الاجتماعية، ويساعد الباحث في تحقيق أهداف البحث العلمي، حيث تم بناء استبانة مكونة من 30 سؤالا وموزعة على جزأين، يحتوي الجزء الأول على البيانات الديموغرافية وتضم مايلي: (اسم المنظمة، النوع الإجتماعي، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)، وأما الجزء الثاني فيضم ثلاثة مجالات يحتوي المجال الأول والمتعلق بالخدمات التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها على (11) سؤالا، أما المجال الثاني والمتعلق بالبرامج التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها فيحتوي على (10) أسئلة، وأما المجال الثالث، الذي يتعلق بالمعوقات التي تواجهها المنظمة في الحد من الجريمة والوقاية منها فيتكون من (9) أسئلة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المنظمات غير الحكومية والمعنية في الحد من الجريمة، البالغ عددهم (100) موظف، موزعين مابين (مدير برامج، مدير مشروع، مدير مكتب، مدير حالة، محامي، رئيس جمعية) .

عينة الدراسة:

استخدمت الباحثة العينة القصدية الملائمة في اختيار المنظمات غير الحكومية المعنية في الحد من الجريمة وكيفية الوقاية منها في المجتمع الأردني، وجرى اختيار 10 منظمات غير حكومية.

أداة الدراسة

استفادت الباحثة ببناء أداة الدراسة بالرجوع للأدب السابق والدراسات ذات الصلة، وبالاستفادة أيضا من المختصين وأصحاب الخبرة والعاملين في مجال المنظمات غير الحكومية، والعاملين في وزارة التنمية الاجتماعية والأكاديميين في بعض الجامعات الأردنية والعربية.

صدق الدراسة وثباتها

تم اختبار صدق الاستبانة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حث تم إجراء التعديلات اللازمة وفقا لملاحظاتهم قبل توزيع الاستبانة على العينة النهائية. كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار ثبات الأداة، حيث تبين أن قيمة ألفا بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة 0.60 وبما يدل على ثبات الاستبانة، وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	Cronbach's Alpha
1	الخدمات التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها	11	0.625
2	البرامج التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها	10	0.613
3	الصعوبات التي تواجهها المنظمة في الحد من	9	0.691

الجريمة والوقاية منها		
المقياس ككل	30	0.726

الجدول رقم (1) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة برنامج أل (spss) وهو برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، عن طريق إدخال البيانات واستخراج النتائج من خلال الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، حساب التكرارات والنسب المئوية، واختبار الثبات (كرونباخ ألفا)، واختبار (T-test)، واختبار(One Way Anova) لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية لأفراد العينة تبعا لبعض المتغيرات. ولقد تم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون (person) لاختبار الفرضيات.

محددات الدراسة

تتحدد نتائج الدراسة:

الحدود البشرية: العاملون في المنظمات غير الحكومية من(مدير برامج، مدير مشروع، مدير مكتب، مدير حالة، محامي، رئيس جمعية) وتحديدا المنظمات غير الحكومية المعنية والمختصة في مشكلة الجريمة والحد والوقاية منها في المجتمع الأردني.

الحدود الزمانية:(الفترة الواقعة ما بين 2018 م – 2021 م)

الحدود المكانية: المنظمات غير الحكومية المعنية في الخدمات والبرامج التي تقدمها في الحد من الجريمة والوقاية منها، وكيفية مكافحتها في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحديدا العاصمة عمان.

ولتحديد مستوى تقديرات عينة الدراسة، تم احتساب مقياس لكرت الخماسي المستخدم حسب المعادلة الرياضية التالية:

(الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى من المقياس) / عدد الفئات المطلوبة، وبالتالي تصبح المعادلة كالتالي

(3-1) /3 = 1.33.

حيث يصبح المعيار الإحصائي المستخدم لتقدير مستويات المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات العينة كالتالي:

- من 1 إلى1.66 (درجة منخفضة).
- من 1.67إلى 2.33 (درجة متوسطة).
- من 2.33 إلى 3 (درجة مرتفعة).

خصائص عينة الدراسة

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتظهر النتائج على النحو الآتي في جدول رقم (2):

الجدول (2) التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية

خصائص عينة الدراسة		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	48	64.0
الاجتماعي	أنثى	27	36.0
	المجموع	75	100.0
العمر	أقل من 40 سنة	12	16.0
	40–50 سنة	37	49.3
	أكثر من 50	26	34.7
	المجموع	75	%100.0
المسمى الوظيفي	مدير برامج	35	46.7

خصائص عينة الدراسة		التكرار	النسبة المئوية
	مدير المشاريع	8	10.7
	مدير مكتب	8	10.7
	مدير حالة	6	8.0
	محامي	6	8.0
	رئيس الجمعية	12	16.0
	المجموع	75	%100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	56	74.7
	دراسات عليا	19	25.3
	المجموع	75	%100.0
التخصص	فلسفة وعلم نفس	23	30.7
	قانون	38	50.7
	تربية خاصة	8	10.7
	علم اجتماع	6	8.0
	فلسفة وعلم نفس	23	30.7
	المجموع	75	%100.0
عدد سنوات الخبرة	سنة فما دون 10	19	25.3
	11-20 سنة	35	46.7
	أكثر من 20 سنة	21	28.0
	المجموع	75	%100.0

يتضح من الجدول رقم (2) أن 64% من العينة من الذكور، وبما يدل على ارتفاع نسبة الإداريين بين أفراد العينة، أما فيما يتعلق بمتغير العمر فقد تبين أن 49.3% من العينة تتراوح أعمارهم ما بين 40-50 سنة، و34.7% من العينة تزيد أعمارهم عن 50 سنة، وبما يدل على ارتفاع متوسطات أعمار أفراد العينة.

أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي فقد تبين 46.7% من العينة يعملون في وظيفة مدير برامج و16% منها رؤساء جمعيات.

أما المؤهل العلمي فقد تبين أن 74.7% من العينة يحملون مؤهل بكالوريوس والباقي من حملة الدراسات العليا. كما تبين أن 50.7% من العينة من حملة تخصص قانون، و30.7% من العينة من حملة تخصص فلسفة وعلم نفس.

كما تبين 46.7% من العينة تتراوح خبرتهم ما بين 11-20 سنة، و28% من العينة تزيد خبرتهم عن 20 سنة.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل وصف تقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الأسئلة التالية:

الإجابة عن السؤال الأول: ما الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني؟

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات" الخدمات التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها"

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
تقدم المنظمة الخدمات القانونية للفئات المستهدفة.	2.2533	.87137	10	متوسطة
تقدم المنظمة الخدمات الاجتماعية للفئات المستهدفة.	2.8133	.58572	7	مرتفعة
تقدم المنظمة الخدمات النفسية للفئات المستهدفة	2.6267	.65292	8	مرتفعة
تقدم المنظمة الرعاية الصحية للفئة المستهدفة من الضحايا.	2.1733	.94973	11	متوسطة

9	تقدم المنظمة الخدمات التشغيلية للفئات المستهدفة	2	.66360	.4533	مرتفعة
2	تتعاون المنظمة مع المؤسسات الرسمية الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها.	2	.25680	.9600	مرتفعة
3	تتعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها.	2	.32438	.9467	مرتفعة
5	تتعاون المنظمة مع المجتمع المحلي للحد من الجريمة والوقاية منها.	2	.37392	.9067	مرتفعة
1	تتعاون المنظمة مع الجهات الدولية للحد من الجريمة والوقاية منها.	2	.23094	.9733	مرتفعة
4	تراعي المنظمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان.	2	.35868	.9200	مرتفعة
6	تعتمد المنظمة وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في الحد من الجريمة والوقاية منها.	2	.43371	.8800	مرتفعة
	المتوسط العام	2	.26066	.7188	مرتفعة

نلاحظ أن المتوسط العام البالغ 2.7188 يعكس مستوى مرتفعا نحو التساؤل السابق، كما نلاحظ أن الفقرة (9) " تتعاون المنظمة مع الجهات الدولية للحد من الجريمة والوقاية منها. " تعدّ أعلى الفقرات موافقة، تليها الفقرة (6) " تتعاون المنظمة مع المؤسسات الرسمية الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها". واحتلت الفقرة (7) " تتعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها. " احتلت المرتبة الثالثة، وتليها الفقرة (10) " تراعي المنظمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان " واحتلت الفقرة (4) "تقدم المنظمة الرعاية الصحية للفئة المستهدفة من الضحايا. " المرتبة الأخيرة بين فقرات التساؤل أعلاه.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني؟

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات" البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للوقاية من الجريمة في الأردن "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
-2	تقوم المنظمة بتقديم البرامج التعليمية.	2.6533	.70698	9	مرتفعة
-3	تقوم المنظمة بتقديم البرامج التدريبية.	2.7333	.68445	7	مرتفعة
-4	تساهم المنظمة في التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للفئات المعنية.	2.7067	.69308	8	مرتفعة
-5	تقوم المنظمة بتقديم الفرص التطوعية.	2.7867	.55247	6	مرتفعة
-6	تقوم المنظمة بعمل المحاضرات والندوات المعنية بالحد من الجريمة والوقاية.	2.9333	.25112	3	مرتفعة
-7	تقوم المنظمة بعمل الدراسات والأبحاث الدوريّة المختصة.	2.9600	.25680	2	مرتفعة
-8	تدعم المنظمة المشاريع التنموية.	2.2400	.94211	10	متوسطة
-9	تراعي المنظمة آلية اختيار الفئة المستهدفة.	2.9733	.23094	1	مرتفعة
-0	تعمل المنظمة على قياس أثر البرامج والخدمات المقدمة بالوسائل المعتمدة لديها.	2.9200	.27312	4	مرتفعة
-1	تعتمد المنظمة معايير لقياس مدى رضا الفئة المستهدفة.	2.8533	.35616	5	مرتفعة
	المتوسط العام	2.7760	.25985		مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسط العام البالغ 2.776 يعكس مستوى مرتفعا نحو التساؤل السابق، كما نلاحظ أن الفقرة (19) " تراعي المنظمة آلية اختيار الفئة المستهدفة" تعدّ أعلى الفقرات موافقة، تليها الفقرة (17) " تقوم المنظمة بعمل الدراسات والأبحاث الدوريّة المختصة. ". واحتلت الفقرة (16) " تقوم المنظمة بعمل المحاضرات والندوات المعنية بالحد من الجريمة والوقاية. " احتلت المرتبة الثالثة، وتليها الفقرة (20) " تعمل المنظمة على قياس أثر البرامج والخدمات المقدمة بالوسائل المعتمدة لديها" واحتلت الفقرة (18) "تدعم المنظمة المشاريع التنموية " المرتبة الأخيرة بين فقرات التساؤل أعلاه.

نتائج الإجابة على السؤال الثالث والذي ينص على: ما المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني؟

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات" المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في الأردن "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
2-	تواجه المنظمة صعوبات بالقوانين والأنظمة التشريعية.	2.7200	.48099	6	مرتفعة
3-	تواجه المنظمة صعوبات سياسية.	2.2667	.87508	8	متوسطة
4-	تواجه المنظمة صعوبات أمنية.	2.2533	.87137	9	متوسطة
5-	تواجه المنظمة تحديات ثقافية.	2.9467	.32438	3	مرتفعة
6-	تواجه المنظمة تحديات اجتماعية.	2.9600	.25680	2	مرتفعة
7-	يتأثر عمل المنظمة بالأوضاع المحلية والدولية الراهنة.	2.8800	.46383	4	مرتفعة
8-	يتأثر عمل المنظمة بالتمويل.	2.5867	.80695	7	مرتفعة
9-	يتأثر عمل المنظمة بالتوزيع الجغرافي.	2.7867	.44398	5	مرتفعة
0-	تأثر عمل المنظمة بجائحة كورونا على الصعيدين المحلي والدولي.	2.9733	.23094	1	مرتفعة
	المتوسط العام	2.7081	.31202		مرتفعة

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن المتوسط العام البالغ 2.7081 يعكس مستوى مرتفعا نحو التساؤل السابق، كما نلاحظ أن الفقرة (30) " تأثر عمل المنظمة بجائحة كورونا على الصعيدين المحلي والدولي " تعتبر أعلى الفقرات موافقة، تليها الفقرة (26) " تواجه المنظمة تحديات اجتماعية".

واحتلت الفقرة (25) " تواجه المنظمة تحديات ثقافية. " احتلت المرتبة الثالثة، وتليها الفقرة (27) " يتأثر عمل المنظمة بالأوضاع المحلية والدولية الراهنة. " واحتلت الفقرة (24) " تواجه المنظمة صعوبات أمنية" المرتبة

الأخيرة بين فقرات التساؤل أعلاه. ولأغراض الدراسة فقد تم اختبار الفروقات في آراء العينة نحو المجالات الثلاث محل الدراسة، وفقا للمتغيرات الشخصية التالية:

1- الجنس:

لقد تم استخدام اختبار t test for independent sample حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (6) اختبار t test for independent sample لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة ت	الدلالة
1	ذكر	48	2.7197	0.048	0.962
	أنثى	27	2.7172		
2	ذكر	48	2.8125	1.64	0.105
	أنثى	27	2.7111		
3	ذكر	48	2.6759	1.196-	0.236
	أنثى	27	2.7654		

يشير الجدول رقم (6) إلى أن قيمة ت المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ، مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى الجنس.

2- العمر:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (7) تحليل التباين الأحادي لمتغير العمر

		مجموع المربعات	درجـــــــة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
1	بين المجموعات	.138	2	.069	1.014	.368
	في المجموعات	4.890	72	.068		
	المجموع	5.028	74			
2	بين المجموعات	.303	2	.152	2.327	.105

	في المجموعات	4.693	72	.065		
	المجموع	4.997	74			
3	بين المجموعات	.148	2	.074	.756	.473
	في المجموعات	7.056	72	.098		
	المجموع	7.204	74			

يشير الجدول رقم (7) إلى أن قيمة ف المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ، مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى العمر.

3- المسمى الوظيفي:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (8) تحليل التباين الأحادي لمتغير لمسمى الوظيفي

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	.087	5	.017	.243	.942
في المجموعات	4.941	69	.072		
المجموع	5.028	74			
بين المجموعات	.801	5	.160	2.635	.031
في المجموعات	4.196	69	.061		
المجموع	4.997	74			
بين المجموعات	.813	5	.163	1.755	.134
في المجموعات	6.391	69	.093		
المجموع	7.204	74			

يشير الجدول رقم (8) إلى أن قيمة ف المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ما عدا المجال الثاني (حيث كانت قيمة ف ذات دلالة إحصائية)، مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي، ما عدا المجال الثاني (البرامج التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها).

4- المؤهل العلمي:

لقد تم استخدام اختبار t test for independent sample حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (9) اختبار t test for independent sample لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة ت	الدلالة
1	بكالوريوس	56	2.7354	0.946	0.347
	دراسات عليا	19	2.6699		
2	بكالوريوس	56	2.7821	0.349	0.728
	دراسات عليا	19	2.7579		
3	بكالوريوس	56	2.7024	0.273-	0.786
	دراسات عليا	19	2.7251		

يشير الجدول رقم (9) إلى أن قيمة ت المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ، مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي.

التخصص:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (10) اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير التخصص

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات		الدلالة
بين المجموعات	.145		.048	.705	.552

في المجموعات	4.882	1	.069		
المجموع	5.028	4			
بين المجموعات	.489		.163	2.569	.061
في المجموعات	4.507	1	.063		
المجموع	4.997	4			
بين المجموعات	.388		.129	1.347	.266
في المجموعات	6.816	1	.096		
المجموع	7.204	4			

يشير الجدول رقم (10) إلى أن قيمة ف المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ، مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى التخصص.

5- سنوات الخبرة:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (11) اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات الخبرة

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	.096	2	.048	.702	.499
في المجموعات	4.932	72	.068		
المجموع	5.028	74			
بين المجموعات	.184	2	.092	1.373	.260
في المجموعات	4.813	72	.067		
المجموع	4.997	74			

بين المجموعات	.724	2	.362	4.024	.022
في المجموعات	6.480	72	.090		
المجموع	7.204	74			

يشير الجدول رقم (11) أن قيمة ف المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ما عدا المجال الثالث (حيث كانت قيمة ف ذات دلالة إحصائية)، مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي، ما عدا المجال الثالث (الصعوبات التي تواجهها المنظمة في الحد من الجريمة والوقاية منها).

مناقشة النتائج:

مناقشة نتائج الإجابة عن السؤال الأول: ما الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني؟

أظهرت نتائج الدراسة المرتبط بالسؤال الأول أن الفقرة (9) تتعاون المنظمة مع الجهات الدولية للحد من الجريمة والوقاية منها، تعدّ أعلى الفقرات موافقة، تليها الفقرة (6) تتعاون المنظمة مع المؤسسات الرسمية الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها بينما احتلت الفقرة (7) تتعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها، احتلت المرتبة الثالثة، وتليها الفقرة (10) تراعي المنظمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان واحتلت الفقرة (4) تقدم المنظمة الرعاية الصحية للفئة المستهدفة من الضحايا المرتبة الأخيرة .

تعزو الباحثة ذلك من خلال أن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في الحد من الجريمة والوقاية منها من خلال التعاون مع الجهات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجهات الرسمية الحكومية داخل البلاد، ومنها أجهزة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، التي تحاول جاهدة التشبيك فيما بينها للمكافحة الجريمة بكافة أنواعها، وكما ذكرت الباحثة سابقا بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وما لهذه الخدمات وهذا التعاون المشترك من أثر إيجابي في إيجاد حلول للتخفيف من ارتكاب الجريمة، حيث اتفقت الدراسة مع دراسة (Al-Janfawi، 2010) ، التي كشفت عن المؤسسات الرسمية (الحكومية) وغير الرسمية (غير الحكومية) في الحد من الجريمة والتعاون مع الجهات المختصة، وأن هناك تنسيقا ما بين الجمعيات التعاونية وأجهزة الشرطة للوصول إلى الهدف المنشود. وتوافقت أيضا

مع دراسة (NGO Major Group) ، في مشاركة (194) منظمة دولية غير حكومية في المشاركة في المنتدى السياسي الذي تناول مسائل الفقر والارتقاء من خلال النماء ومواجهة الفقر والجوع المطقعين، والكثير من الأهداف الإنسانية والإغاثة، مراعية في ذلك المعايير الرئيسة والدولية لحقوق الإنسان، فيما اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Qandeel،2002)، التي خلصت إلى أن العلاقة مابين الدولة والمنظمات الأهلية طوعية وتعاونية أيضا، لكن في كلا الحالتين إن الدولة تفرض سيطرتها على شكل المنظمة ونشاطها، وهذا يزيد من الصعوبة في عملها وممارسة نشاطها على أكمل وجه، فيما تزداد بذلك المشاكل الاجتماعية وتزيد نسبة ارتفاع الجريمة .

وترتبط النتائج بنظرية الدور حيث إن الشخص يجد نفسه يشغل مراكز مع متطلبات الدور متنافرة ومتعارضة، وكذلك المنظمة تشغل أكثر من دور ونشاط كالتدريب والتمكين والتنمية وغيرها من الأهداف.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني؟

أظهرت نتائج الدراسة والمرتبطة في السؤال الثاني أن الفقرة (19) تراعي المنظمة آلية اختيار الفئة المستهدفة تعدّ أعلى الفقرات موافقة، تليها الفقرة (17) تقوم المنظمة بعمل الدراسات والأأحاث الدوريّة المختصة، بينما احتلت الفقرة (16) تقوم المنظمة بعمل المحاضرات والندوات المعنية بالحد من الجريمة والوقاية المرتبة الثالثة، وتليها الفقرة (20) تعمل المنظمة على قياس أثر البرامج والخدمات المقدمة بالوسائل المعتمدة لديها، واحتلت الفقرة (18) "تدعم المنظمة المشاريع التنموية " المرتبة الأخيرة.

وتفسر الباحثة ذلك من خلال أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج التعليمية والتدريبية، سواء للفئات المستهدفة أو حتى العاملين لكيفية الوقاية من الجريمة، ففي آلية التدريب والتعليم من الممكن تقليص حجم الجريمة ، وأيضا عمل الورش والندوات والدراسات والأبحاث الدوريّة، والتي تزيد بدورها كثافة البحث في الأساليب الجرمية الجديدة والمتنوعة مع زيادة الخبرة في اكتشاف الجريمة، وأيضا تعمل المنظمات غير الحكومية على استقطاب الخبراء والمختصين من خلال التعاون مع المؤسسات الأمنية والمجتمعية؛ لتحقيق الهدف الذي تسمو إليه، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الجفناوي (Al–Janfawi، 2010)، حيث بينت الدراسة عن وجود دورات تدريبية وإرشادية يقوم بها أفراد الشرطة بالالتحاق بها بالتعاون مع الجهات غير الحكومية المختصة، العمل على

إعداد دراسات وتقارير حول أسباب الجريمة ، واتفقت أيضا مع دراسة أبو صفية (Abu Safiya،2000)، التي توصلت إلى ضرورة اهتمام المنظمات غير الحكومية بالعمل الاجتماعي، ووضع سياسات تدريبية للعاملين في تلك المنظمات غير الحكومية، والاستفادة من الخبرات الموجودة في المنظمات الحكومية، واتفقت أيضا مع دراسة الرقاد (Al-Raqqad،2019) ، حيث أشادت بالدور المهم في نشر الوعي والتوعية الأمنية، من خلال إقامة المحاضرات والندوات العلمية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع الجانب الرسمي (الحكومي)، المتمثل في الأمن العام والشرطة. بينما اختلفت الدراسة مع دراسة الرحامنة (Al-Rahamneh،2018) أن للمنظمات غير الحكومية مآل أمنية وسياسية أخرى، كالمساس بسيادة الدولة والتطاول على حقوق المواطنين.

وترتبط هذه النظرية مع نظرية المنظمة: التي تدرس المنظمات وأدائها وعملها وماهية أدوارها ومدى نشاطها.

نتائج الإجابة على السؤال الثالث: ما المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني؟

أظهرت النتائج المرتبطة في السؤال الثالث أن الفقرة (30) تأثر عمل المنظمة بجائحة كورونا على الصعيدين المحلي والدولي، تعدّ أعلى الفقرات موافقة، تليها الفقرة (26) تواجه المنظمة تحديات اجتماعية، بينما احتلت الفقرة (25) "تواجه المنظمة تحديات ثقافية المرتبة الثالثة، وتليها الفقرة (27) يتأثر عمل المنظمة بالأوضاع المحلية والدولية الراهنة، ومن ثم احتلت الفقرة (24) تواجه المنظمة صعوبات أمنية المرتبة الأخيرة.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني تواجه العديد من المعيقات، التي تحد من قدرتها على مواجهة الجريمة، وأولها مرورا بجائحة كورونا، التي تأثرت بها جميع الدول على مستوى كافة الأصعدة العالمي والدولي والمحلي، حيث عرقلت الجائحة الكثير من الأنشطة، مما زاد العبء على الدول والقلة في تمويل بعض المنظمات غير الحكومية، وأيضا هناك العديد من التحديات والتي تواجه المنظمات غير الحكومية كالثقافية والتحديات المجتمعية والأمنية أيضا، والتي تساهم في إعاقة عمل تلك المنظمات كالمتغيرات الاجتماعية، حيث اتفقت الدراسة مع دراسة الشديفات والرشيدي (Shdeifat and Rashidi،2016)، حيث إن للمتغيرات الاجتماعية والثقافية والمستوى الاقتصادي والتعليمي والتنوع الجغرافي ومنطقة السكن أثرا كبيرا في ارتكاب السلوك الجرمي، وهذه نفس التحديات التي تواجه العديد من المنظمات غير الحكومية في إعاقة تقديم خدماتها وإتاحة برامجها والوصول إلى

الفئات المستهدفة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صالح (Saleh،2014)، التي توصلت إلى ضرورة أن تعطى مؤسسات المجتمع المدني فرصة واسعة للتعبير عن آرائها ونشر حقوق الإنسان، وتوفير كافة الإمكانيات المادية والإدارية والفنية، التي تشجعها للوصول إلى عملها المنشود، وأوصت أيضا بابتعاد تلك المنظمات عن الصراع في نطاق عملها، بينما تختلف هذه الدراسة مع نتيجة دراسة أبو صفية (Abu Safia،2000)، التي توصلت إلى أن الأداء الإداري للمنظمات غير الحكومية يعدّ ضعيفا وأقل من الوسط في السياسات والإجراءات والهيكل التنظيمي والتنبؤ والبرامج الزمنية والاتصال .

التوصيات

بعد تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة توصي بالعديد من التوصيات الهامة، والتي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من الجريمة والوقاية منها، والتقليل من فرص ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي: .

- وجود جهة رقابية ويفضل أن تكون هيئة غير حكومية على تلك المنظمات لمتابعة شؤونها وتقييم عملها ورصد نتائجها.
- العمل على تذليل الصعوبات والتحديات التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية أيضا في الدولة، وذلك لتسهيل عملها، وينبغي لتلك المنظمات المشاركة في صياغة بعض النصوص القانونية المتعلقة بها وما يتفق لمصالح الفئات المستهدفة.
- التعريف بأهمية العمل التطوعي وزيادة فرص التطوع لما فيه من فائدة إشغال الشباب وتقليل فرص الانحراف.
- المتابعة والتقييم للمشاريع والخدمات والبرامج المقدمة من قبل المنظمة.
- إعادة النظر في التوسع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية في الأردن لتشمل محافظات المملكة الأردنية الهاشمية كافة.

- **References:**

- Abu Al-Naser, Medhat (2007)، "Management of Civil Society Organizations"، a study of NGOs from the perspective of empowerment، partnership، transparency، accountability، leadership، volunteering، networking، and quality،Etrac for Publishing and Distribution، Cairo (in Arabic).
- Abu Safia،Fa'iq (2000)، The Obstacles of Administrative Performance Facing Non-Governmental Organizations: Selected Organizations in Jordan، published master thesis، Al-Bayt University، Jordan (in Arabic).
- Al-Awji, Mustafa (1987), Modern trends in crime prevention, Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh(in Arabic).
- Al Hosani, Khaled (2013), The Oversight Role of Civil Society Institutions and Its Impact on Community Development in the United Arab Emirates - Public Benefit Associations - Case Study, a published Master's thesis submitted to the College of Political Science, Middle East University, Amman (in Arabic).
- Al-Hassan، Ehsan Mohammad (2015)، Advanced Social Theories،Wa'el Publishing and Distribution House، Amman، Jordan (in Arabic).
- Al-Khatatneh، Noor (2017)، The role of Jordanian civil society organizations in reducing the conflict between sub-loyalties and citizenship values، a study on a sample of cultural bodies affiliates، a published PhD submitted to the Faculty of Social Sciences،Mu'tah University، Jordan (in Arabic).
- Al-Mahadeen، Hussein (2016)، Arab Youth: Challenges and the Impact of Subcultures (Identity، Social Exclusion، Violence، Gender، and Technology Values as an Ideology)، the Jordanian Youth as a Model،

First Edition،Fadaat House for Publishing and Distribution، Amman، Jordan (in Arabic).

- Al-Manajaah، Aisha (2019) "The Impact of the Involvement of the Jordanian Youth in Voluntary Work to Reduce Extremism and Terrorism from the Perspective of the Members of Civil Society Institutions 2000-2017"، a published PhD ،Mu'tah University، Jordan (in Arabic).
- Al-Rahamneh, Ali (2018), The Political and Security Role of Non-Governmental Organizations in the Arab Region (2011-2017), a published Master's thesis submitted to the College of Arts and Sciences, Middle East University, Amman (in Arabic).
- Al-Raqqad, Abdullah (2019). The role of civil society institutions in crime prevention, the Tenth International Scientific Conference, under the title "Geophysical, Social, Human and Natural Challenges in a Changing Environment" 25-26 July 2019 - Istanbul - Turkey.
- Al-Shakht, Muhammad (2002), Hegel's Civil Society, Cairo: Dar Qubaa for Printing and Distribution (in Arabic).
- Arabic Language Academy in Cairo, **Mediating lexicon,** Al Shorouk International Library, Fifth Edition, 2011.
- Bader, Fatima - Al-Sabbagh, Moaz,Organization Theory, Syria, Syrian Virtual University 2020.
- Criminal Statistical Report (Summary of the primary crimes committed in the Hashemite Kingdom of Jordan during the period (2016-2020)، Public Security Directorate / The Hashemite Kingdom of Jordan.
- Masri، Mahmoud (2012)، "Human Rights and the Roles of Non-Governmental Organizations،" Nineveh House، Damascus (in Arabic).
- Malcom P. (1994) Modern social theory, Macmillan Education fist punished.

- Mubarakiah, Mounir (2011) “The relationship of civil society with the state and its impact on the electoral process in Algeria.” Politics and Law Books, Annaba University, Algeria (in Arabic).
- Saleh, Ahmed (2014) Obstacles facing civil society institutions in promoting a culture of human rights from the point of view of managers in the governorates of Gaza, An-Najah University Journal for Research (Humanities), vol. 28, (10) (in Arabic).
- Shdeifat, Amin and Rashidi Mansour (2016). Social factors affecting crime in Jordanian society from the point of view of convicts in reform and rehabilitation centers, Studies, Humanities and Social Sciences, 43 (5): 2123-2137(in Arabic).
- Qandeel, Amani (2002), The First Annual Report of Arab NGOs, Cairo: The Arab Network for NGOs (in Arabic).

- NGO Major GROUP (2017). "Non – GovermentalOrganaizations (NGO) Major Group Official Position Paper for the 2017 High – Level Political Forum " NGO Major Group "
- www.b-sociology.com